مجلس بلدية الزعفرانة يقر موازنة العام المقبل بعجز قدره ٣٫٤ مليون ليرة

رئيس البلدية يؤكد أن المشاريع المتوقفة ستستكمل دون رفع الضرائب

الزعفرانة – ٤ حزيران: صادق مجلس بلدية الزعفرانة في جلسته العادية التي عقدت مساء الخميس على موازنة العام المقبل بعجز قدره ٣٫٤ مليون ليرة، بعد نقاش استمر نحو خمس ساعات. وصوت لصالح الموازنة ٩ أعضاء من أصل ١٣، فيما امتنع ٣ وصوت ١ ضدها. وتبلغ قيمة الموازنة الإجمالية ٢٨ مليون ليرة، وتشمل نفقات تشغيلية وأخرى استثمارية.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الدرعاوي في كلمته إن العجز «ليس ثمرة إسراف، بل نتيجة طبيعية لتراجع الإيرادات وارتفاع كلفة الخدمات الأساسية». وأضاف أن البلدية «لن تلجأ إلى زيادة الضرائب على الأهالي في وقت يعانون فيه أصلا من الغلاء»، مشيرا إلى أن الجباية المحلية انخفضت بنحو ٣٠ في المئة خلال العام الجاري.

وتتضمن الموازنة تخصيص ٤٫٥ مليون ليرة لاستكمال شبكة الصرف الصحي في حي المنارة، و٢٫٨ مليون ليرة لتعبيد ١٢ كيلومترا من الطرق الريفية، إضافة إلى ١٫٦ مليون ليرة لإنشاء مركز للفرز الانتقائي للنفايات الصلبة. كما رصد مبلغ ٩٠٠ ألف ليرة لصيانة المدارس البلدية، و٦٠٠ ألف ليرة لدعم الأسر المحتاجة.

وأكد الدرعاوي أن المشاريع المتوقفة منذ عام ٢٠١٩، ومنها مشروع الإنارة الشمسية وسوق الخضار المسقوف، ستستكمل هذا العام «بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية وبعض المغتربين من أبناء المدينة». وأشار إلى أن البلدية وقعت مذكرة تفاهم مع جمعية أصدقاء الزعفرانة في المهجر لتأمين جزء من التمويل.

في المقابل، انتقد العضو فادي الحلبوني الموازنة، معتبرا أن أرقامها «متفائلة أكثر من اللازم» في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة. وطالب بتشكيل لجنة رقابة شعبية على الإنفاق، وهو ما رفضه رئيس البلدية بحجة أن «الرقابة القانونية تكفي ولا حاجة لتعقيد العمل الإداري».

وتأتي الموازنة بعد أشهر من احتجاجات شهدتها البلدة على انقطاع المياه لأكثر من ١٠ أيام متواصلة في تموز الماضي، وهو ما وعد الدرعاوي بمعالجته عبر حفر بئر جديدة وتركيب مضخة بقوة ٤٠ حصانا. وتحتاج الموازنة إلى مصادقة وزارة الإدارة المحلية قبل دخولها حيز التنفيذ.

مجلس بلدية الزعفرانة يقر موازنة بعجز قدره ٣٫٤ مليون ليرة

رئيس البلدية يؤكد أن المشاريع المتوقفة ستستكمل دون رفع الضرائب

الزعفرانة – ٤ حزيران: صادق مجلس بلدية الزعفرانة في جلسته العادية التي عقدت مساء الخميس على موازنة العام المقبل بعجز قدره ٣٫٤ مليون ليرة، بعد نقاش استمر نحو خمس ساعات. وصوت لصالح الموازنة ٩ أعضاء من أصل ١٣، فيما امتنع ٣ وصوت ١ ضدها. وتبلغ قيمة الموازنة الإجمالية ٢٨ مليون ليرة، وتشمل نفقات تشغيلية وأخرى استثمارية.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الدرعاوي في كلمته إن العجز «ليس ثمرة إسراف، بل نتيجة طبيعية لتراجع الإيرادات وارتفاع كلفة الخدمات الأساسية». وأضاف أن البلدية «لن تلجأ إلى زيادة الضرائب على الأهالي في وقت يعانون فيه أصلا من الغلاء»، مشيرا إلى أن الجباية المحلية انخفضت بنحو ٣٠ في المئة خلال العام الجاري.

وتتضمن الموازنة تخصيص ٤٫٥ مليون ليرة لاستكمال شبكة الصرف الصحي في حي المنارة، و٢٫٨ مليون ليرة لتعبيد ١٢ كيلومترا من الطرق الريفية، إضافة إلى ١٫٦ مليون ليرة لإنشاء مركز للفرز الانتقائي للنفايات الصلبة. كما رصد مبلغ ٩٠٠ ألف ليرة لصيانة المدارس البلدية، و٦٠٠ ألف ليرة لدعم الأسر المحتاجة.

وأكد الدرعاوي أن المشاريع المتوقفة منذ عام ٢٠١٩، ومنها مشروع الإنارة الشمسية وسوق الخضار المسقوف، ستستكمل هذا العام «بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية وبعض المغتربين من أبناء المدينة». وأشار إلى أن البلدية وقعت مذكرة تفاهم مع جمعية أصدقاء الزعفرانة في المهجر لتأمين جزء من التمويل.

في المقابل، انتقد العضو فادي الحلبوني الموازنة، معتبرا أن أرقامها «متفائلة أكثر من اللازم» في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة. وطالب بتشكيل لجنة رقابة شعبية على الإنفاق، وهو ما رفضه رئيس البلدية بحجة أن «الرقابة القانونية تكفي ولا حاجة لتعقيد العمل الإداري».

وتأتي الموازنة بعد أشهر من احتجاجات شهدتها البلدة على انقطاع المياه لأكثر من ١٠ أيام متواصلة في تموز الماضي، وهو ما وعد الدرعاوي بمعالجته عبر حفر بئر جديدة وتركيب مضخة بقوة ٤٠ حصانا. وتحتاج الموازنة إلى مصادقة وزارة الإدارة المحلية قبل دخولها حيز التنفيذ.

مجلس بلدية الزعفرانة يقر موازنة العام المقبل بعجز قدره ٣٫٤ مليون ليرة

رئيس البلدية يؤكد أن المشاريع المتوقفة ستستكمل دون رفع الضرائب

الزعفرانة – ٤ حزيران: صادق مجلس بلدية الزعفرانة في جلسته العادية التي عقدت مساء الخميس على موازنة العام المقبل بعجز قدره ٣٫٤ مليون ليرة، بعد نقاش استمر نحو خمس ساعات. وصوت لصالح الموازنة ٩ أعضاء من أصل ١٣، فيما امتنع ٣ وصوت ١ ضدها. وتبلغ قيمة الموازنة الإجمالية ٢٨ مليون ليرة، وتشمل نفقات تشغيلية وأخرى استثمارية.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الدرعاوي في كلمته إن العجز «ليس ثمرة إسراف، بل نتيجة طبيعية لتراجع الإيرادات وارتفاع كلفة الخدمات الأساسية». وأضاف أن البلدية «لن تلجأ إلى زيادة الضرائب على الأهالي في وقت يعانون فيه أصلا من الغلاء»، مشيرا إلى أن الجباية المحلية انخفضت بنحو ٣٠ في المئة خلال العام الجاري.

وتتضمن الموازنة تخصيص ٤٫٥ مليون ليرة لاستكمال شبكة الصرف الصحي في حي المنارة، و٢٫٨ مليون ليرة لتعبيد ١٢ كيلومترا من الطرق الريفية، إضافة إلى ١٫٦ مليون ليرة لإنشاء مركز للفرز الانتقائي للنفايات الصلبة. كما رصد مبلغ ٩٠٠ ألف ليرة لصيانة المدارس البلدية، و٦٠٠ ألف ليرة لدعم الأسر المحتاجة.

وأكد الدرعاوي أن المشاريع المتوقفة منذ عام ٢٠١٩، ومنها مشروع الإنارة الشمسية وسوق الخضار المسقوف، ستستكمل هذا العام «بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية وبعض المغتربين من أبناء المدينة». وأشار إلى أن البلدية وقعت مذكرة تفاهم مع جمعية أصدقاء الزعفرانة في المهجر لتأمين جزء من التمويل.

في المقابل، انتقد العضو فادي الحلبوني الموازنة، معتبرا أن أرقامها «متفائلة أكثر من اللازم» في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة. وطالب بتشكيل لجنة رقابة شعبية على الإنفاق، وهو ما رفضه رئيس البلدية بحجة أن «الرقابة القانونية تكفي ولا حاجة لتعقيد العمل الإداري».

وتأتي الموازنة بعد أشهر من احتجاجات شهدتها البلدة على انقطاع المياه لأكثر من ١٠ أيام متواصلة في تموز الماضي، وهو ما وعد الدرعاوي بمعالجته عبر حفر بئر جديدة وتركيب مضخة بقوة ٤٠ حصانا. وتحتاج الموازنة إلى مصادقة وزارة الإدارة المحلية قبل دخولها حيز التنفيذ.

مجلس بلدية الزعفرانة يقر موازنة بعجز قدره ٣٫٤ مليون ليرة

رئيس البلدية يؤكد أن المشاريع المتوقفة ستستكمل دون رفع الضرائب

الزعفرانة – ٤ حزيران: صادق مجلس بلدية الزعفرانة في جلسته العادية التي عقدت مساء الخميس على موازنة العام المقبل بعجز قدره ٣٫٤ مليون ليرة، بعد نقاش استمر نحو خمس ساعات. وصوت لصالح الموازنة ٩ أعضاء من أصل ١٣، فيما امتنع ٣ وصوت ١ ضدها. وتبلغ قيمة الموازنة الإجمالية ٢٨ مليون ليرة، وتشمل نفقات تشغيلية وأخرى استثمارية.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الدرعاوي في كلمته إن العجز «ليس ثمرة إسراف، بل نتيجة طبيعية لتراجع الإيرادات وارتفاع كلفة الخدمات الأساسية». وأضاف أن البلدية «لن تلجأ إلى زيادة الضرائب على الأهالي في وقت يعانون فيه أصلا من الغلاء»، مشيرا إلى أن الجباية المحلية انخفضت بنحو ٣٠ في المئة خلال العام الجاري.

وتتضمن الموازنة تخصيص ٤٫٥ مليون ليرة لاستكمال شبكة الصرف الصحي في حي المنارة، و٢٫٨ مليون ليرة لتعبيد ١٢ كيلومترا من الطرق الريفية، إضافة إلى ١٫٦ مليون ليرة لإنشاء مركز للفرز الانتقائي للنفايات الصلبة. كما رصد مبلغ ٩٠٠ ألف ليرة لصيانة المدارس البلدية، و٦٠٠ ألف ليرة لدعم الأسر المحتاجة.

وأكد الدرعاوي أن المشاريع المتوقفة منذ عام ٢٠١٩، ومنها مشروع الإنارة الشمسية وسوق الخضار المسقوف، ستستكمل هذا العام «بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية وبعض المغتربين من أبناء المدينة». وأشار إلى أن البلدية وقعت مذكرة تفاهم مع جمعية أصدقاء الزعفرانة في المهجر لتأمين جزء من التمويل.

في المقابل، انتقد العضو فادي الحلبوني الموازنة، معتبرا أن أرقامها «متفائلة أكثر من اللازم» في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة. وطالب بتشكيل لجنة رقابة شعبية على الإنفاق، وهو ما رفضه رئيس البلدية بحجة أن «الرقابة القانونية تكفي ولا حاجة لتعقيد العمل الإداري».

وتأتي الموازنة بعد أشهر من احتجاجات شهدتها البلدة على انقطاع المياه لأكثر من ١٠ أيام متواصلة في تموز الماضي، وهو ما وعد الدرعاوي بمعالجته عبر حفر بئر جديدة وتركيب مضخة بقوة ٤٠ حصانا. وتحتاج الموازنة إلى مصادقة وزارة الإدارة المحلية قبل دخولها حيز التنفيذ.